

ارتفاع المطابقة لمستوى قياسي بلغ 149%

باركيندو: اجتماع «أوبك» في أبريل الماضي حقق نجاحاً باهراً



• أهمية الاجتماع الـ 14 للجنة الوزارية المعنية بمراقبة الإنتاج



• محمد باركيندو

شركات النفط الكبرى والمنتهجين المستقلين ومراكز الفكر والمال والصناعة والتجارة. وشهد على أن التقاهات مع الجانب الأمريكي ركزت على دور «أوبك» في المساعدة على تحقيق الاستقرار المستدام في سوق النفط، إلى جانب أهمية تطوير العلاقة بين الولايات المتحدة و«أوبك» بشكل مستمر، والاستمرار في كسر الحواجز بين الجانبين.

وقال التقرير عن باركيندو أن لدى «أوبك» مصلحة خاصة في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام في الولايات المتحدة، مشيراً إلى علاقة الصداقة والتكافؤ التي تربط «أوبك» والولايات المتحدة، كما أن واشنطن ستستفيد أيضاً من ازدهار «أوبك»، ويجب أن تساعد جميع الأطراف في تحقيق الاستقرار المستدام في سوق النفط.

وأضاف التقرير: «نذكر مجموعة متنوعة من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي جاءت من الاستقرار المستدام لسوق النفط، وعندما نتجح في مهمتنا فإن هذا يفيد الجميع سواء المنتهجين أو المستهلكين في الولايات المتحدة وخارجها».

وأوضح أن طبيعة ثروتنا مترابطة، وظهر ذلك بوضوح في آخر تباطؤ في سوق الطاقة العالمية بين عامي 2014 و2016. حيث كان هذا التراجع مدبراً للدول الأعضاء في «أوبك»، كما كان بالنسبة للمنتهجين الأميركيين خاصة منتجي النفط المتوسطين.

الوزارية المشتركة، الذي عقد في العاصمة الأثرية باكو أخيراً. وحول التقاهات مع المنتهجين الأميركيين، ذكر التقرير أن محمد باركيندو الأمين العام زار الولايات المتحدة الشهر الماضي، كجزء من برنامج التواصل الدولي لدعم الحوار، وبناء الثقة مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة في صناعة النفط الأميركية والدولية. وبحسب التقرير، فإن عالم اليوم يتطلب مزيداً من الانفتاح والتعاون مع كل الأطراف، وليس مقبولاً ما كان يحدث في الماضي من العمل في صوامع مغلقة لفترة طويلة جداً، خاصة في ظل العولمة التي هي سمة أساسية للمرحلة الراهنة في السوق العالمية. ولفت التقرير إلى أن باركيندو ذكر خلال مباحثاته المتعددة في واشنطن، أن «أوبك» ستستمر في التواصل مع أصحاب المصلحة في مجال الطاقة في جميع أنحاء العالم؛ لأن مزيداً من الحوار سيؤدي إلى مزيد من التفاهم. مشيراً إلى أن الانفتاح الجديد يتطلب دعم قنوات الحوار وتعزيز أطر التعاون المتميزة، خاصة مع الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي يركز عليه الأمين العام لـ «أوبك» منذ توليه مهام منصبه في أغسطس 2016.

ونوه التقرير إلى أن «أوبك» أصبحت بالفعل -وعلى نحو متزايد- متواصلة بشكل جيد مع أطراف الصناعة في الولايات المتحدة، خاصة

رغم الهدوء النسبي الذي سيطر على الأسواق بسبب العطلات في أوروبا والولايات المتحدة، إلا أن أسعار النفط اختتمت تعاملات الأسبوع الماضي في أجواء إيجابية، وسط مكاسب سريعة قياسية، تجاوز فيها مزيج خام برنت 72 دولاراً للبرميل مدفوعاً من اتفاق خفض الإنتاج الذي يقوده تحالف «أوبك+» وتأثير العقوبات الأميركية في فنزويلا وإيران. وأكدت منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أهمية الاجتماع الـ 14 للجنة الوزارية المعنية بمراقبة الإنتاج، الذي يعقد في مدينة جدة في الفترة 17 - 19 «مايو» 2019، ويسبقه اجتماع اللجنة الفنية المشترك للمنتهجين في «أوبك» وخارجها.

وقال تقرير حديث لمنظمة أوبك إن هذه هي المرة الثانية التي تستضيف فيها السعودية اجتماع اللجنة الوزارية، حيث كان الاجتماع الأول في 20 «أبريل» 2018، وحقق بالفعل نجاحاً باهراً مع ارتفاع المطابقة إلى مستوى قياسي بلغ 149% من قبل جميع الدول المشاركة في إعلان التعاون.

وأشار إلى أن اجتماع جدة العام الماضي كان بمنزلة علامة واضحة على المشاركة المتفانية للمنتهجين لتحقيق الاستقرار المستدام في سوق النفط العالمية. لافتاً إلى المتفانية للمنتهجين لتحقيق الاستقرار المستدام في سوق النفط العالمية. لافتاً إلى أن اجتماع جدة المقبل سيستكمل الإجراءات الداعمة لاستقرار السوق، والنجاح الذي حققه الاجتماع الـ 13 للجنة المراقبة



• الإنفاق على الاستكشاف والإنتاج زاد بنسبة 8% خلال عامي 2017 و2018

ضرورة زيادة الإنفاق على الاستكشاف والإنتاج

«أوبك»: 11 تريليون دولار الاستثمارات المطلوبة في مشاريع المنبع والمصب

المصري بدعم جلاده لجهود «أوبك» للحفاظ على التوازن في سوق النفط، الذي يفيد الصناعة من خلال جذب مزيد من الاستثمارات، مع ضمان سعر معقول وعادل للمستهلكين. مشيراً إلى أن الجميع يتقاسم المسؤولية لضمان الاستقرار في السوق، بما في ذلك التحدي الأكبر المتمثل في الحفاظ على الأسعار داخل إطار مناسب. وانتقل الإعلان عن التضامن الدولي غير المسبوق بين المنتهجين لتحقيق توازن الأسواق في «ديسمبر» 2016 بسوق النفط تدريجياً نحو الاستقرار والاستدامة، على أساس أن الجميع سيستفيد من السوق المستقرة، التي تعمل «أوبك» حالياً على تحقيقها. وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، نقل التقرير عن الوزير المصري أن الاستثمارات من قبل شركات النفط العالمية في التنقيب عن النفط والغاز

أضاف تقرير منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أن الاستثمارات المطلوبة في مشاريع المنبع والمصب تقدر بنحو 11 تريليون دولار في الفترة حتى عام 2040 مشدداً على ضرورة زيادة الإنفاق على الاستكشاف والإنتاج الذي انخفض بنسبة ضخمة بلغت 27% في عامي 2015 و2016 وزاد فقط بنسبة 8% خلال عامي 2017 و2018.

في سياق متصل، نوه تقرير «أوبك» إلى قول طارق الملا وزير البترول المصري إن «أوبك» حققت نجاحات واسعة في الفترة الماضية، خاصة على صعيد التعاون مع المستهلكين على السواء، ولا التعاون الجديد له هدف واضح ومميز يخدم كلا من المنتهجين ويسعى فقط إلى تحقيق الاستقرار، بل إلى فوائد اجتماعية واقتصادية أوسع نطاقاً. ونقل التقرير تأكيدات عن الوزير

«العمانية للغاز المسال» تعلن سداد ديونها قبل موعدها المحدد



• محمد الرمحي

قالت الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال، أمس، إنها سوت جميع تسهيلاتنا مع الدائنين، والتي تبلغ قيمتها الإجمالية ملياراً دولار، قبل موعدها.

وأضافت الشركة في سلسلة تغريدات على حسابها بموقع تويتر، إنها سددت جميع ديونها الائتمانية والتي بلغت ملياراً دولار أميركي قبل موعدها المحدد، في إطار السعي الدؤوب لخفض التكاليف المالية والمساهمة في تعزيز التصنيف الائتماني للبلاد.

وقالت: «يظهر ذلك كفاءة عمليات الشركات الوطنية والقدرة على وفاء وسداد ديونها». وتابعت: «تنامت صناعة الغاز الطبيعي المسال في السلطنة وقطعت شوطاً كبيراً، لتتويج مصادر الدخل الوطني. وأصبحت هذه الصناعة اليوم المساهم الأول للاقتصاد الوطني بعد النفط».

وقال حارب الكيتاني، الرئيس التنفيذي للشركة: «يعكس هذا الإنجاز مواصلة رحلة النجاح التي راقت إنشاء الشركة منذ التأسيس، ما يفتح آفاقاً أرحب وفرص كبيرة لإنشاء مزيد من المشاريع على توسعة هذا الاستثمار الناجح في قطاع الغاز الطبيعي من قبل الحكومة والمساهمين في السلطنة». من جانبه، أوضح الدكتور محمد الرمحي، وزير النفط والغاز ورئيس مجلس إدارة الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال، يظهر الدفع المسبق للدون من قبل الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال الثقة الكبيرة في الاقتصاد العماني، كما يعكس متانة صناعة النفط والغاز في السلطنة والذي ينم عن البيئة الاستثمارية القوية والمحفزة لجميع القطاعات الاقتصادية الواعدة في السلطنة».

«أرامكو» تستحوذ على حصة «شل» بمشروع تكرير سعودي مقابل 631 مليون دولار

أعلنت شركة أرامكو عتلاق النفط السعودي أمس إنها ستستحوذ على حصة رويسال دانتش شل البالغة 50% في مشروع التكرير الهندي. وتلت شركة «أرامكو»، طلبات فافت قيمتها 100 مليار دولار لشراء باكورة سنداتنا الصناعية بالسعودية وتبلغ طاقتها التكريرية 305 آلاف برميل يوميا. وقبل أسبوع قالت أرامكو،

أكبر منتج للخام في العالم، إنها تجري مباحثات لشراء حصة في أنشطة التكرير والبتروكيماويات التابعة لريلايس أندستريز الهندي. وتلت شركة «أرامكو»، طلبات فافت قيمتها 100 مليار دولار لشراء باكورة سنداتنا الصناعية بالسعودية وتبلغ طاقتها التكريرية 305 آلاف برميل يوميا. وقبل أسبوع قالت أرامكو،

«أدنوك» تُصدر أول شحنة من فحم الكوك من إنتاج الإمارات

أعلنت شركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك» عن تحميل وانطلاق الشحنة الأولى من إنتاج دولة الإمارات من فحم الكوك والمكلس البالغة 10500 طن، في رحلتها إلى الصين على ظهر السفينة «لكي أوهو» المسماة من «أدنوك» للإمداد والخدمات، ليتم تفريقها في مدينة يانتاي بالصين بحلول نهاية أبريل 2019.

وتمثل هذه الشحنة التي تم تحميلها من قبل شركة «أدنوك» للتكرير، إنجازاً مهماً لأدنوك في توجيهها للتوقف عن تكرير الزيوت الثقيلة. ويمثل إحدى أولوياتها منذ الإعلان للمرة الأولى عن «لوائح المنظمة البحرية الدولية 2020»، الخاصة بوقود النقل البحري منخفض الكبريت. وتهدف «لوائح المنظمة البحرية الدولية 2020» إلى خفض مستويات الانبعاثات الصارة عن طريق التقليل بشكل كبير من محتوى الكبريت في الوقود البحري.

ومن المتوقع أن يكون لـ «لوائح المنظمة البحرية الدولية 2020» تأثير كبير على صناعة تكرير النفط والنقل العالمية. وكانت أدنوك قد قامت مؤخراً بتدشين وحدة أسود الكربون وفحم الأنود البترولي بحلقة مليارات الدولارات، ما يمكنها من إنتاج منتجات عالية القيمة تشمل هذه الشحنة من فحم الكوك المكلس.

وتسعى لتلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة، تُثبت أدنوك ريادتها في الإدارة المسؤولة للبيئة من خلال امتلاكها لمصافي قادرة على إيقاف إنتاج الزيوت الثقيلة. وتم مؤخراً تعيين بلو أوغن العالمية مع شركة تضم نحو 250 موزعاً و300 تاجر تجزئة من قبل إن إي سي العالمية لحلول الاتصالات كموزع رئيسي لها في الإمارات العربية المتحدة.

ترامب يهاجم سياسة «الفيدرالي» في دعم أسعار الفائدة المنخفضة

وجه الرئيس الأميركي دونالد ترامب غضبه مرة أخرى نحو إجراءات الفيدرالي، وذلك في إطار مواصلة دعمه الشديد لأسعار الفائدة المنخفضة مشيراً إلى أن مؤشرات البورصة أقل بما يتراوح بين 5 آلاف إلى 10 آلاف نقطة، مما يجب أن تكون عليه الآن، بسبب قرارات الفيدرالي. وحسب تقرير بنك الكويت الوطني أضاف الرئيس ترامب: «التشديد الكمي قاتل، كان ينبغي القيام بالعكس تماماً». وجاءت تلك التعليقات بعد أيام من قيام رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول بالترضیح للمشرعين بأن البنك المركزي لن يتأثر بالضغط السياسي. وفي الوقت الحاضر، يتوقع السوق إمكانية تصل نسبته إلى 51.9% لصالح خفض أسعار الفائدة في يناير من العام المقبل. وعلى الصعيد التجاري، قامت بروكسل بشتر قائمة واسعة من

لينخفض العدد الإجمالي إلى 825، وما زال إجمالي عدد حفارات النفط النشطة في الولايات المتحدة، وهو مؤشر أولي للإنتاج مستقبلاً. أعلى قليلاً من مستواه قبل عام عندما كان هناك 820 حفاراً قيد التشغيل. وتراجع عدد الحفارات على مدار الأربعة الأشهر الماضية وتباطأ نمو الإنتاج في برميان وأحواض أخرى رئيسية للنفط الصخري، مع هبوط أسعار الخام في الربع الأخير من العام الماضي، وقيام عدد كبير من شركات النفط الصخري المستقلة بخفض الإنفاق، في مواجهة ضغوط من المستثمرين للتركيز على نمو الأرباح بدلاً من زيادة الإنتاج. ووفقاً ليكبر هيوز، بلغ متوسط إجمالي عدد حفارات النفط والغاز النشطة في الولايات المتحدة منذ بداية العام الحالي 1039، متجهاً نحو تسجيل أعلى متوسط سنوي منذ 2014 عندما بلغ 1862، وتنتج معظم الحفارات النفط والغاز كليهما.

صادرات السعودية انخفضت 277 ألف برميل يومياً في فبراير



الأولى في ثلاثة أسابيع، مع استمرار انكماش التوقعات لنمو الإنتاج في أكبر حقول النفط الصخري في الولايات المتحدة. وقالت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة، في تقريرها الأسبوعي الذي يحظى بمتابعة وثيقة، إن شركات الحفر أوقفت تشغيل ثماني حفارات نفطية هذا الأسبوع

في استطلاع إلى انخفاض قدره 2.1 مليون برميل. وتراجعت مخزونات نواتج التقطير، التي تشمل الديزل وزيت التدفئة، بمقدار 362 ألف برميل، بينما كانت التوقعات تشير إلى هبوط قدره 846 ألف برميل. خفضت شركات الطاقة الأميركية عدد حفارات النفط العاملة للمرة

بولاية أوكلاهوما هبطت بمقدار 1.54 مليون برميل. وأظهرت بيانات الإدارة أن استهلاك مصافي التكرير من الخام تراجع 22 ألف برميل يوميا، وارتفعت معدلات تشغيل المصافي 0.2 نقطة مئوية. وانخفضت مخزونات البنزين بمقدار 1.2 مليون برميل، في حين أشارت توقعات المحللين

أظهرت بيانات رسمية أن صادرات السعودية انخفضت في «فبراير» 277 ألف برميل يوميا، مقارنة بالنشر السابق، وشحن أكبر مصدر للنفط في العالم 6.977 ملايين برميل يوميا، انخفاضا من 7.254 ملايين في «يناير». وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن المخزونات الأميركية انخفضت الأسبوع الماضي مع تراجع الواردات، في حين هبط مخزون البنزين ونواتج التقطير. وهبطت مخزونات الخام 1.4 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في الثاني عشر من «أبريل» لتصل إلى 455.15 مليون برميل، مخالفة توقعات المحللين التي كانت تشير إلى زيادة قدرها 1.7 مليون برميل. وتراجع صافي واردات الولايات المتحدة من الخام الأسبوع الماضي بمقدار 659 ألف برميل يوميا إلى 3.59 ملايين برميل يوميا. وذكرت إدارة معلومات الطاقة أن مخزونات النفط الخام في مركز التسليم في كاشينج